مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH

مقالة بحثية

قمة حلف الناتو 2026

التحولات الاستراتيجية وانعكاساتها على الشرق الأوسط والعراق

قراءة استشرافية

د. أحمد عقيل رشيد

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي
آب ٢٠٢٦

بغداد • إصدارات مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث / معرف المؤسسة الرقمي على منصة NAAN ARKs 42417

مستقبل الشرق الأوسط لن تحدده القوة العسكرية وحدها، بل ستؤدي التكنولوجيا والطاقة والاقتصاد والتحالفات المرنة دوراً محورياً في رسم موازين القوى

خلاصة المقال

◆تقرأ الورقة قمة حلف الناتو لعام 2026 بوصفها محطة مفصلية انتقل فيها الحلف من مفهوم الدفاع الجماعي التقليدي إلى إدارة التهديدات المركبة، ودمج القوة العسكرية بالتكنولوجيا والأمن السيبراني وأمن الطاقة والشراكات الدولية.

◆لم تعد التهديدات محصورة في الجغرافيا الأوروبية؛ إذ امتدت أولويات الحلف إلى أمن الممرات البحرية وحماية البنى التحتية الحيوية وسلاسل الإمداد العالمية، بما يجعل الشرق الأوسط جزءاً من معادلة الأمن الأطلسي لا مجرد منطقة مجاورة للأزمات.

◆يحتل العراق موقعاً محورياً بحكم جغرافيته وعلاقاته المتوازنة مع واشنطن وطهران، ما يجعله من أكثر الدول تأثراً بمخرجات القمة، ويحوّل سياسة التوازن الاستراتيجي من خيار دبلوماسي إلى ضرورة وطنية.

◆تطرح الورقة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية — الردع المستدام، والتصعيد الإقليمي، والتهدئة الاستراتيجية — وتَعُدّ الأول الأكثر احتمالاً لانسجامه مع رغبة الأطراف في تجنّب حرب واسعة الكلفة.

◆الخلاصة: نجاح العراق لن يُقاس بحجم تحالفاته، بل بقدرته على قراءة البيئة الدولية استراتيجياً وصياغة سياسات استباقية تحوّل التحديات إلى فرص.

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة تحولات متسارعة أعادت رسم أولويات الأمن الدولي، ولا سيما بعد الحرب الروسية – الأوكرانية وتصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب تزايد الأزمات في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق اكتسبت قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لعام 2026 أهمية استثنائية، إذ لم تقتصر مداولاتها على تعزيز القدرات الدفاعية للدول الأعضاء، بل عكست توجهاً نحو إعادة صياغة مفهوم الردع الجماعي بما يتلاءم مع طبيعة التهديدات الجديدة التي تشمل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وحماية البنى التحتية الحيوية وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية. وتكشف هذه التحولات أن الحلف يتجه تدريجياً إلى أداء دور أوسع يتجاوز الإطار الأوروبي ليصبح أحد أبرز الفاعلين في إدارة التوازنات الأمنية على المستوى الدولي.

وتبرز أهمية هذه القمة بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط بوصفها إحدى أكثر مناطق العالم ارتباطاً بالتنافس بين القوى الكبرى، لما تمتلكه من موقع جيوسياسي استراتيجي وموارد طاقة ضخمة وممرات بحرية تمثل شرايين رئيسة للتجارة العالمية. ومن ثم، فإن أي تعديل في الاستراتيجية الأمنية الغربية ينعكس بصورة مباشرة على البيئة الإقليمية، سواء من خلال إعادة توزيع الوجود العسكري أو تطوير أنماط الشراكات الأمنية أو تعزيز سياسات الردع تجاه القوى الإقليمية الفاعلة. ويحتل العراق موقعاً محورياً ضمن هذه المعادلة بحكم موقعه الجغرافي الذي يربط الخليج ببلاد الشام وتركيا، فضلاً عن امتلاكه شبكة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة ودول حلف الناتو من جهة، ومع إيران وعدد من القوى الإقليمية من جهة أخرى. وهذا الموقع يمنح العراق فرصة للقيام بدور إقليمي مؤثر، لكنه في الوقت نفسه يجعله أكثر عرضة لتداعيات التنافس الاستراتيجي بين القوى الدولية والإقليمية.

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تحليل التحولات التي أفرزتها قمة حلف الناتو لعام 2026، وبيان آثارها المحتملة في البيئة الأمنية للشرق الأوسط، مع التركيز على العراق بوصفه حالةً مهمة لفهم كيفية تفاعل الدول المتوسطة مع التحولات في بنية النظام الدولي. كما تقدم الورقة قراءة استشرافية تستند إلى تحليل المعطيات الراهنة بهدف رسم سيناريوهات مستقبلية تساعد صناع القرار والباحثين على استشراف اتجاهات البيئة الأمنية والإقليمية خلال السنوات المقبلة.

أولاً: التحولات في استراتيجية حلف الناتو بعد قمة 2026

مثّلت قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لعام 2026 نقطة تحول في مسار التفكير الاستراتيجي للحلف، إذ كشفت عن انتقال واضح من مفهوم الدفاع الجماعي التقليدي إلى مفهوم أكثر شمولاً يقوم على إدارة

التهديدات المركبة والاستعداد لبيئة أمنية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر. ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً لدى الدول الأعضاء بأن طبيعة الصراعات الدولية لم تعد تقتصر على المواجهات العسكرية التقليدية، بل أصبحت تشمل المنافسة التكنولوجية والأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحيوية وأمن الطاقة والقدرة على ضمان استقرار سلاسل الإمداد العالمية.

لذا أعطت القمة أهمية خاصة لتعزيز القدرات العسكرية الجماعية من خلال رفع مستويات الإنفاق الدفاعي وتحديث الصناعات العسكرية وتطوير أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي وزيادة جاهزية القوات المشتركة. ولا يعكس هذا التوجه مجرد استجابة للتطورات الأمنية الراهنة، بل يمثل استثماراً طويل الأمد في بناء قدرة ردع قادرة على التعامل مع بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات المنافسة بين القوى الكبرى. كما أظهرت القمة أن مفهوم الردع لم يعد يرتبط بالقدرات العسكرية التقليدية وحدها، وإنما أصبح يشمل مجالات جديدة مثل الفضاء وحماية شبكات الاتصالات والبيانات. وتؤشر هذه التطورات إلى تحول تدريجي في العقيدة الأمنية للحلف بحيث أصبحت التكنولوجيا أحد أهم عناصر القوة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، إلى جانب القوة العسكرية والاقتصادية.

وفي جانب آخر، أولت القمة اهتماماً متزايداً بأمن الطاقة وسلاسل الإمداد نتيجة ما كشفت عنه الأزمات الدولية الأخيرة من هشاشة في الاقتصاد العالمي وإمكانية توظيف الموارد الاقتصادية كورقة ضغط سياسي واستراتيجي. ومن ثم، أصبح ضمان أمن الممرات البحرية وحماية البنية التحتية للطاقة وتأمين تدفق التجارة الدولية جزءاً أساسياً من أولويات الحلف، الأمر الذي يمنحه دوراً يتجاوز الوظيفة العسكرية التقليدية إلى الإسهام في حماية الاستقرار الاقتصادي العالمي.

وفي السياق ذاته، اتجه الحلف إلى توسيع نطاق شراكاته الأمنية مع الدول الواقعة خارج المجال الأوروبي، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، انطلاقاً من قناعة متزايدة بأن التهديدات الأمنية أصبحت عابرة للأقاليم، وأن تحقيق الأمن الأوروبي بات يرتبط بصورة مباشرة باستقرار المناطق المحيطة به. ويعكس هذا التوجه انتقال الناتو من تحالف دفاعي إقليمي إلى فاعل أمني ذي امتدادات عالمية يسعى إلى بناء شبكة واسعة من الشراكات السياسية والعسكرية لمواجهة التحديات المستقبلية.

> ***لم تكن قمة 2026 اجتماعاً دورياً، بل إعلاناً عن مرحلة جديدة تجمع بين الردع العسكري والتفوق التكنولوجي والشراكات الدولية***

وتشير هذه التحولات المجتمعة إلى أن قمة الناتو لعام 2026 لم تكن مجرد اجتماع دوري لتقييم البيئة الأمنية، بل مثّلت إعلاناً عملياً عن مرحلة جديدة في تطور الحلف تقوم على الجمع بين الردع العسكري والتفوق التكنولوجي والشراكات الدولية، بما يعزز قدرته على التكيف مع التحولات المتسارعة في النظام الدولي. ومن المرجح أن تسهم هذه الاستراتيجية في إعادة تشكيل توازنات القوة خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي ستكون له انعكاسات مباشرة على الأقاليم الحيوية وفي مقدمتها الشرق الأوسط.

ثانياً: انعكاسات قمة حلف الناتو 2026 على الشرق الأوسط

لا يمكن قراءة مخرجات قمة حلف الناتو لعام 2026 بمعزل عن التحولات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، إذ أصبحت المنطقة تمثل إحدى أهم ساحات التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، ليس فقط بسبب احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز، وإنما أيضاً لسيطرتها على ممرات بحرية حيوية مثل مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس، فضلاً عن ارتباطها المباشر بأمن الطاقة العالمي. ومن هنا فإن أي تعديل في العقيدة الاستراتيجية للحلف ينعكس بصورة مباشرة على معادلات الأمن الإقليمي.

وقد أظهرت القمة أن الحلف يتبنى مقاربة تقوم على تعزيز الردع الاستراتيجي دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع القوى الإقليمية وفي مقدمتها إيران، فالدول الأعضاء تدرك أن أي حرب واسعة في الشرق الأوسط ستكون لها انعكاسات اقتصادية وأمنية تتجاوز حدود الإقليم، ولذلك اتجهت إلى دعم سياسات الاحتواء وتعزيز أمن الملاحة الدولية وحماية البنية التحتية للطاقة، مع الإبقاء على الخيار الدبلوماسي بوصفه أداة موازية للردع العسكري.

في المقابل، تنظر إيران إلى هذه التحركات باعتبارها جزءاً من استراتيجية غربية تهدف إلى الحد من نفوذها الإقليمي وتقليص هامش حركتها في منطقة الخليج وشرق المتوسط، ومن ثم يُتوقع أن تستمر طهران في تطوير أدوات الردع غير التقليدية وتعزيز تحالفاتها الإقليمية بما يضمن الحفاظ على توازن القوة في مواجهة الضغوط الغربية. وهذا يعني أن المنطقة قد تشهد خلال السنوات المقبلة استمراراً لحالة التنافس الاستراتيجي منخفض الحدة، بدلاً من الانزلاق إلى حرب شاملة. ومن ناحية أخرى، تعزز مخرجات القمة مكانة أمن الطاقة باعتباره أحد المرتكزات الرئيسة للأمن الدولي، فالتجارب التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة أكدت أن اضطراب إمدادات الطاقة لم يعد يمثل أزمة اقتصادية فحسب، بل أصبح عاملاً مؤثراً في الاستقرار السياسي والأمني للدول الصناعية. لذلك من المتوقع أن يزداد اهتمام حلف الناتو بحماية الممرات البحرية وتطوير التعاون مع الدول المنتجة للطاقة ودعم المبادرات الرامية إلى تأمين خطوط النقل والإمداد.

كما تعكس القمة توجهاً غربياً لإعادة بناء شبكة الشراكات الأمنية مع دول الشرق الأوسط، ليس بهدف إنشاء تحالفات عسكرية جديدة، وإنما لتطوير آليات التعاون في مجالات التدريب وتبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب والأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحيوية. ويشير ذلك إلى أن العلاقة بين الناتو ودول المنطقة ستتجه نحو نمط أكثر مرونة يقوم على المصالح المشتركة، بدلاً من الاعتماد على الوجود العسكري المباشر.

وفي ضوء هذه المعطيات، يبدو أن الشرق الأوسط سيدخل مرحلة جديدة من التنافس الدولي، تتشابك فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية بين القوى الكبرى، ويمكن إجمال أبرز ملامحها في الآتي:

1	تصاعد الضغوط على دول المنطقة نتيجة احتدام المنافسة الدولية، بما يفرض تحديات متزايدة في إدارة علاقاتها الخارجية.
2	تزايد أهمية تبني سياسات خارجية متوازنة لتجنب الانحياز لأي محور دولي والحفاظ على المصالح الوطنية.
3	تعزيز مفهوم التوازن الاستراتيجي بوصفه خياراً يحد من انعكاسات الصراعات الدولية على استقرار دول المنطقة.
4	تحويل الموقع الجيوسياسي للشرق الأوسط من مصدر للتنافس والصراعات إلى عنصر قوة يعزز المكانة الإقليمية والدولية للدول.
5	انعكاسات مباشرة على العراق في ظل موقعه الجيوسياسي وعلاقاته مع الولايات المتحدة وإيران، وما يفرضه ذلك من ضرورة اتباع سياسة خارجية متوازنة.
6	ارتباط مستقبل بعثة حلف الناتو في العراق بالتحولات الأمنية والاستراتيجية الناتجة عن مخرجات القمة.
7	فرص العراق في تعزيز دوره الإقليمي عبر انتهاج سياسة التوازن الاستراتيجي واستثمار موقعه الجغرافي لتقليل الضغوط الخارجية وتعظيم مصالحه الوطنية.

ثالثاً: انعكاسات قمة حلف الناتو 2026 على العراق

يحتل العراق موقعاً محورياً في البيئة الأمنية للشرق الأوسط، الأمر الذي يجعله من أكثر الدول تأثراً بالتحولات التي أفرزتها قمة حلف الناتو لعام 2026، فالعراق لا يمثل مجرد دولة تقع ضمن المجال الجغرافي للتنافس الإقليمي، بل يشكل نقطة التقاء للمصالح الأمريكية والأوروبية والإيرانية، فضلاً عن

تنامي الحضور الروسي والصيني في المنطقة. ومن ثم، فإن أي تغيير في الاستراتيجية الأمنية الغربية ستكون له انعكاسات مباشرة على البيئة السياسية والأمنية العراقية.

ومن المتوقع أن تستمر بعثة حلف الناتو في العراق بأداء دورها في مجالات التدريب وبناء القدرات وتطوير المؤسسات الأمنية والعسكرية، مع التركيز على نقل الخبرات الفنية والتقنية بدلاً من توسيع الوجود العسكري المباشر. ويعكس هذا التوجه رغبة الحلف في دعم استقرار العراق بوصفه أحد المرتكزات الأساسية لأمن المنطقة، مع تجنب الانخراط في أدوار قتالية قد تؤدي إلى زيادة التوترات الداخلية.

وفي المقابل، يفرض تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة وإيران تحدياً مستمراً أمام صانع القرار العراقي، إذ يجد العراق نفسه مطالباً بالحفاظ على علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وفي الوقت نفسه المحافظة على علاقات مستقرة مع إيران بحكم الروابط الجغرافية والاقتصادية والأمنية. ويجعل هذا الواقع من سياسة التوازن خياراً استراتيجياً وليس مجرد خيار دبلوماسي، لأن الانحياز إلى أي محور قد يؤدي إلى إضعاف قدرة العراق على حماية مصالحه الوطنية.

وتفتح التحولات التي أقرتها القمة فرصاً مهمة أمام العراق لتعزيز دوره الإقليمي، ولا سيما في مجالات أمن الطاقة وحماية البنى التحتية والتعاون في الأمن السيبراني وتطوير القدرات الدفاعية، فامتلاك العراق موارد طاقة كبيرة وموقعاً جغرافياً يربط الخليج ببلاد الشام وتركيا يمنحه إمكانية التحول إلى شريك إقليمي مؤثر إذا ما استطاع توظيف هذه المقومات ضمن رؤية استراتيجية واضحة. إلا أن الاستفادة من هذه الفرص تبقى مرتبطة بقدرة الدولة العراقية على معالجة التحديات الداخلية، وفي مقدمتها ترسيخ الاستقرار السياسي وتعزيز هيبة الدولة وتطوير المؤسسات الأمنية وتوحيد القرار الاستراتيجي. فكلما ازدادت قدرة العراق على بناء مؤسسات قوية ومستقرة، ارتفعت فرصه في التعامل مع المتغيرات الدولية من موقع الفاعل، لا من موقع المتلقي لتداعياتها.

رابعاً: قمة الناتو 2026 وإعادة تشكيل البيئة الأمنية الدولية

تكشف قمة حلف الناتو لعام 2026 عن حقيقة استراتيجية مفادها أن الحلف لم يعد ينظر إلى نفسه بوصفه تحالفاً دفاعياً أوروبياً فحسب، وإنما كفاعل رئيس في إدارة التوازنات الأمنية العالمية. ويعكس ذلك انتقالاً تدريجياً من مفهوم الدفاع الجماعي إلى مفهوم «إدارة المنافسة الدولية»، وهو تحول يرتبط بتغير طبيعة النظام الدولي الذي يشهد تراجعاً للهيمنة الأحادية وصعوداً لنمط من التعددية القطبية تتنافس فيه الولايات المتحدة والصين وروسيا على إعادة توزيع النفوذ العالمي.

ومن وجهة نظر الكاتب، فإن أهمية هذه القمة لا تكمن في القرارات العسكرية التي أعلنتها، بل في الرسائل السياسية والاستراتيجية التي حملتها، فقد أظهرت أن الغرب يسعى إلى بناء منظومة ردع طويلة الأمد لا تستهدف مواجهة روسيا وحدها، وإنما تهدف أيضاً إلى احتواء صعود الصين ومنع القوى الإقليمية من استثمار حالة التحول في النظام الدولي لإعادة رسم موازين القوى على نحو يتعارض مع المصالح الغربية.

لذا أصبح الشرق الأوسط جزءاً من معادلة الأمن الأوروبي والأطلسي وليس مجرد منطقة مجاورة للأزمات، فاستقرار أسواق الطاقة وأمن الممرات البحرية ومكافحة الإرهاب وحماية البنى التحتية الرقمية، كلها قضايا باتت تؤثر بصورة مباشرة في الأمن القومي للدول الغربية. لذلك فإن الحضور المتزايد للناتو في المنطقة لا ينبغي تفسيره بوصفه توسعاً عسكرياً تقليدياً، بل باعتباره محاولة لإدارة البيئة الاستراتيجية المحيطة بأوروبا وتقليل مصادر التهديد قبل انتقالها إلى الداخل الأوروبي.

> ***نجاح العراق لن يُقاس بحجم تحالفاته، وإنما بقدرته على تحقيق توازن دقيق بين القوى الدولية والإقليمية يمنع تحوّله إلى ساحة صراع بالوكالة***

أما بالنسبة للعراق، فإن المرحلة المقبلة تفرض إعادة تعريف مفهوم الأمن الوطني، فلم يعد الأمن يقتصر على حماية الحدود أو مواجهة التنظيمات الإرهابية، بل أصبح مرتبطاً بقدرة الدولة على إدارة علاقاتها الخارجية بكفاءة وحماية مصالحها الاقتصادية وتأمين فضائها السيبراني وتعزيز استقلالية قرارها السياسي. لذا نرى أن نجاح العراق لن يقاس بحجم تحالفاته، وإنما بقدرته على تحقيق توازن دقيق بين القوى الدولية والإقليمية بما يمنع تحوله إلى ساحة صراع بالوكالة.

كما أرى أن السياسة الخارجية العراقية مطالبة بالانتقال من سياسة إدارة الأزمات إلى سياسة إدارة الفرص، فالموقع الجغرافي وموارد الطاقة والعلاقات المتوازنة مع مختلف الأطراف تمثل عناصر قوة يمكن استثمارها لبناء دور إقليمي أكثر فاعلية. ويتطلب ذلك تبني رؤية استراتيجية طويلة المدى تقوم على تنويع الشراكات الدولية وربط الأمن الوطني بالتنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي.

وعليه، فإن قمة الناتو 2026 لا تمثل نهاية مرحلة بل بداية مرحلة جديدة من التنافس الجيوسياسي العالمي ستكون فيها الدول المتوسطة ومنها العراق أمام اختبار حقيقي لقدرتها على التكيف مع بيئة دولية أكثر تعقيداً. وستكون الدول التي تمتلك رؤية استراتيجية واضحة ومؤسسات قوية وسياسة خارجية متوازنة هي الأكثر قدرة على تحويل هذه التحولات إلى فرص، في حين ستواجه الدول التي تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي مخاطر متزايدة قد تؤثر في أمنها واستقرارها ودورها الإقليمي.

خامساً: السيناريوهات المستقبلية

استناداً إلى مخرجات قمة حلف الناتو لعام 2026 وطبيعة التحولات الجارية في النظام الدولي، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على العراق:

1	**السيناريو الأول — الردع المستدام وإدارة التنافس:** يقوم على استمرار الناتو في تعزيز قدراته العسكرية والتكنولوجية مع تجنب المواجهة المباشرة مع روسيا أو إيران، واستمرار سياسة الردع عبر توسيع الشراكات وحماية الممرات البحرية وتعزيز الأمن السيبراني مع إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة. يحافظ العراق فيه على أهميته شريكاً في التدريب وبناء القدرات، ويُعدّ الأكثر احتمالاً لانسجامه مع رغبة الأطراف في تجنب حرب واسعة الكلفة.
2	**السيناريو الثاني — التصعيد الإقليمي واتساع نطاق الصراع:** يفترض فشل الجهود الدبلوماسية وعودة التصعيد العسكري نتيجة مواجهة مباشرة أو غير مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، أو اتساع دائرة الصراع لتشمل أطرافاً إقليمية أخرى. يزداد فيه انخراط الناتو في حماية أمن الطاقة والممرات البحرية، ويواجه العراق ضغوطاً متزايدة قد تنعكس على استقراره الداخلي وقطاع الطاقة والاستثمارات الأجنبية.
3	**السيناريو الثالث — التهدئة الاستراتيجية وإعادة ترتيب الأولويات:** يقوم على نجاح المساعي الدبلوماسية في خفض التوترات وانتقال اهتمام الناتو أكثر نحو التنافس مع الصين وروسيا. تتوافر فيه للعراق فرصة أكبر لتعزيز دوره الإقليمي وجذب الاستثمارات وتوسيع شراكاته، وتطوير دوره كحلقة وصل بين الشرق والغرب.

الخاتمة

تؤكد هذه الورقة أن قمة حلف الناتو لعام 2026 لم تكن حدثاً أمنياً اعتيادياً، بل مثّلت محطة مفصلية في مسار تطور الحلف، إذ عكست انتقاله نحو استراتيجية أكثر شمولاً تستند إلى دمج القوة العسكرية بالتكنولوجيا والأمن السيبراني وأمن الطاقة والشراكات الدولية. كما كشفت القمة عن إدراك متزايد بأن التحديات الأمنية لم تعد محصورة في الجغرافيا الأوروبية، وإنما أصبحت تمتد إلى الأقاليم ذات الأهمية الجيوسياسية وفي مقدمتها الشرق الأوسط. وتشير نتائج التحليل إلى أن العراق سيكون من أكثر الدول تأثراً بهذه التحولات بحكم موقعه الجغرافي وتشابك علاقاته مع القوى الدولية والإقليمية. ولذلك فإن الحفاظ على المصالح الوطنية العراقية يتطلب انتهاج سياسة خارجية متوازنة وتعزيز قدرات الدولة

وتطوير المؤسسات الأمنية وتوسيع الشراكات الاقتصادية والدبلوماسية بما ينسجم مع متطلبات البيئة الدولية الجديدة.

ومن هذا المنطلق، فإن مستقبل العراق في ظل التحولات التي أفرزتها قمة الناتو لن يتحدد فقط بطبيعة قرارات الحلف، بل بقدرة الدولة العراقية على قراءة البيئة الدولية قراءة استراتيجية، وصياغة سياسات استباقية تحوّل التحديات إلى فرص، بما يعزز مكانة العراق بوصفه فاعلاً إقليمياً يمتلك هامشاً أوسع للمبادرة والتأثير في معادلات الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. ومن المنظور الاستشرافي، فإن مستقبل الشرق الأوسط لن تحدده القوة العسكرية وحدها، بل ستؤدي التكنولوجيا والطاقة والاقتصاد والقدرة على بناء التحالفات المرنة دوراً محورياً في رسم موازين القوى، ويعتمد نجاح العراق على تحوله من دولة تتأثر بالمتغيرات الدولية إلى دولة تمتلك رؤية استراتيجية تستثمر هذه المتغيرات في تعزيز أمنها الوطني ومكانتها الإقليمية.

التوصيات الاستراتيجية

في ضوء التحولات التي أفرزتها قمة حلف الناتو 2026، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز قدرة العراق على التكيف مع البيئة الأمنية والإقليمية الجديدة:

1	تبني سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبدأ «توازن المصالح» بدلاً من سياسة المحاور، بما يحافظ على علاقات العراق مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ويضمن في الوقت نفسه استمرار علاقاته مع دول الجوار ولا سيما إيران وتركيا ودول الخليج.
2	تعزيز الشراكة مع حلف الناتو في المجالات غير القتالية، ولا سيما التدريب العسكري وبناء القدرات والأمن السيبراني وإدارة الأزمات وتطوير المؤسسات الدفاعية، بما ينسجم مع السيادة العراقية ومتطلبات الأمن الوطني وتوجهات إعلان أنقرة 2026.
3	إعداد استراتيجية وطنية للأمن الشامل تربط بين الأمن العسكري والاقتصادي وأمن الطاقة والأمن السيبراني بما يواكب التحولات التي يشهدها مفهوم الأمن في النظام الدولي.
4	توظيف الموقع الجيوسياسي للعراق بوصفه نقطة ربط بين الخليج وبلاد الشام وتركيا، بما يعزز دوره كممر للطاقة والتجارة والاستثمار ويحوّل موقعه من مصدر للتنافس إلى مصدر للقوة الوطنية.

5	تنويع الشراكات الدولية وعدم الاعتماد على طرف دولي واحد، عبر توسيع التعاون مع الاتحاد الأوروبي والصين والدول الآسيوية بما يحقق مرونة أكبر في السياسة الخارجية ويحد من تأثير الاستقطاب الدولي.
6	تعزيز مراكز الدراسات والإنذار المبكر داخل مؤسسات الدولة لتوفير تقديرات موقف دورية حول التحولات الدولية والإقليمية، بما يدعم صنع القرار ويعزز القدرة على الاستجابة المبكرة للأزمات.

قراءة النظريات في مخرجات قمة الناتو 2026

يمكن تفسير مخرجات قمة حلف الناتو لعام 2026 من خلال عدد من المقاربات النظرية في العلاقات الدولية، إذ تقدم كل مدرسة تفسيراً مختلفاً للدوافع الكامنة وراء التحولات التي يشهدها الحلف:

1	**المدرسة الواقعية:** تعكس قرارات القمة استمرار منطق توازن القوى، إذ تسعى الدول الأعضاء إلى تعظيم قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية للحفاظ على ميزان القوى في مواجهة روسيا واحتواء الصعود الصيني ومنع القوى الإقليمية من الإخلال بالتوازنات. ووفقاً لهذا المنظور، فإن زيادة الإنفاق الدفاعي وتطوير الصناعات العسكرية ضرورة يفرضها النظام الدولي الفوضوي الذي يفتقر إلى سلطة عليا تضمن الأمن الجماعي.
2	**المدرسة الليبرالية:** تنظر إلى القمة بوصفها نموذجاً لاستمرار أهمية المؤسسات الدولية في إدارة الأمن العالمي، إذ يؤكد الناتو أن التحالفات والمؤسسات متعددة الأطراف ما زالت قادرة على تنسيق السياسات الأمنية وتقاسم الأعباء الدفاعية وتعزيز التعاون في مواجهة التهديدات المشتركة، بما فيها الإرهاب والهجمات السيبرانية وأمن الطاقة.
3	**المنظور البنائي:** يعكس تطور استراتيجية الحلف تغيراً في إدراك الدول الأعضاء لطبيعة التهديدات، إذ لم تعد المخاطر تُعرَّف فقط من خلال القدرات العسكرية، بل أيضاً عبر التكنولوجيا والمعلومات والذكاء الاصطناعي والأمن الرقمي، بما أدى إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الجماعي بما يتلاءم مع تحولات النظام الدولي.

ونرى أن المدرسة الواقعية تبقى الأكثر قدرة على تفسير مخرجات قمة الناتو لعام 2026، لأن القرارات التي اتخذها الحلف جاءت استجابة مباشرة لتحولات ميزان القوى الدولي وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، أكثر من كونها استجابة لاعتبارات مؤسسية أو قيمية. ومع ذلك فإن فهم التحولات الراهنة يتطلب

مقاربة تكاملية تجمع بين الواقعية والبنائية، نظراً لأن التنافس الدولي لم يعد يدور حول القوة العسكرية فقط، بل أصبح يشمل المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد والهوية الاستراتيجية.

للاطلاع على المصادر

1. NATO Summit Declaration 2026.
2. NATO Strategic Concept.
3. IISS — The Military Balance 2026.
4. SIPRI Yearbook 2025–2026.
5. RAND Corporation — Reports.
6. CSIS — Reports.
7. Chatham House — Reports.
8. Atlantic Council — Reports.

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث — بغداد

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي

ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH